

Distr.: General
31 January 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون



الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار
(اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة التاسعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد فليسيوك (نائب الرئيس) (بولندا)

المحتويات

البند ٥١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



الوقت نفسه، تطالب الأونروا برفع الحصار الكامل لتمكين غزة من بدء عملية الإنعاش المطلوبة بإلحاح لسكانها الذين طالت معاناتهم. والجهود المبذولة حتى الآن مهمة ويجب أن تستمر. ولكن يجب أيضاً معالجة الأسباب الجذرية للحصار، لأن التدابير اللوجستية التي تُتخذ بمعزل عن سياقها الأوسع لن تكفي حتماً لتلبية احتياجات المدنيين في غزة. وبدون فتح الحدود كاملة أمام السكان والسلع - الواردات والصادرات على حد سواء - سيستمر الاعتماد على المعونات بمستوياته العالية غير العادية بالنسبة لسكان لديهم مهارات، وروح تنظيمية، ورغبة في إعانة أنفسهم.

٣ - وتوجد في الضفة الغربية علامات مشجعة على الإنعاش الاقتصادي الذي يحركه النمو في المناطق الحضرية الرئيسية بصورة جزئية على الأقل. غير أن الجدير بالملاحظة أن المؤشرات المحسنة للاقتصاد الكلي لم تنعكس بعد على مستويات المعيشة بالنسبة لغالبية اللاجئين، ولم تخفف من انتقاص حقوق الإنسان بسبب ظروف العيش تحت الاحتلال. فلا يزال الكثير من الفلسطينيين - اللاجئين وغير اللاجئين على السواء - يعانون من الآثار الصعبة لنظام التفتيت وعمليات الإغلاق التي أصبحت من السمات الدائمة في هذا الجزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. والأمر الذي يثير قلقاً خاصاً هو محنة اللاجئين الذين يعيشون في ظل الحواجز ومحنة المجتمعات الريفية التي تعاني من قيود مفزعة بالنسبة للوصول إلى العمل والأراضي والخدمات. وطالب بتوجيه اهتمام خاص لهؤلاء اللاجئين الذين يعيشون في القدس الشرقية، وهم نحو ٧٠.٠٠٠ شخص، والذين تتعرض حياتهم وسبل معيشتهم بشكل خاص لمخاطر جسيمة بسبب عمليات هدم المساكن والإخلاء الإجباري.

٤ - وفي غضون أسابيع قليلة، ستندمج الأونروا إلى بقية أسرة الأمم المتحدة لطلب مساعدة إنسانية طارئة للأراضي الفلسطينية من خلال نداء موحد للتمويل. إنه موقف

في غياب السيد شيبازيوا (زمبابوي)، تولى السيد فليسيوك (بولندا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة. افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥١ من جدول الأعمال: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/65/311، A/65/283، A/65/225، A/65/13)

١ - السيد غراندي (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)): استعرض جانباً من آخر التطورات المتعلقة بعمل الأونروا، وقال إن الوكالة واصلت التعامل في غزة مع آثار الدمار والمعاناة البشرية بسبب الحرب الأخيرة. وتراقب الوكالة التدابير الأخيرة التي اتخذتها إسرائيل لتحسين وصول عدد من السلع الاستهلاكية المختلفة وبعض مواد البناء لعدد من المشاريع الخاضعة للمراقبة الدولية. غير أن الحالة العامة للسكان المدنيين لا زالت صعبة للغاية.

٢ - وأضاف أن التحديات الرئيسية تتمثل في استعادة الأوضاع الاقتصادية الطبيعية وتلبية احتياجات البنية الأساسية. وعلى الرغم من المتطلبات الضخمة لإعادة التأهيل والإعمار، هناك مواد ضرورية لا تزال عُرضة لقيود مشددة، وإجراءات استيراد مرهقة، وحالات تأخير متكررة. وفيما يتعلق بالقضية الأوسع وهي الإنعاش الاقتصادي، فقد تحقق حتى الآن تقدم ضئيل، مع أن الأمر المشجع هو أن المناقشات لا تزال جارية في هذا الصدد. وتعترف الأمم المتحدة، بما في ذلك الأونروا، باحتياجات الأمن المشروعة لإسرائيل، وتلاحظ استمرار الأعمال التي تقوم بها السلطات الإسرائيلية. غير أنه يود أن يضم صوته إلى الأمين العام وإلى العناصر الفاعلة الدولية الأخرى للمطالبة بزيادة أخرى في نطاق وكمية السلع التي تُصدّر بالفعل إلى غزة، وبعض التدابير التي تهدف إلى إمكانية استعادة التجارة العادية. وفي

المانحة التي تعهدت بدعم المشروع في المؤتمر الذي عُقد في فيينا عام ٢٠٠٨.

٧ - أما في الأردن والجمهورية العربية السورية، فقد ظلت حالة اللاجئين مستقرة خلال الفترة التي يشملها التقرير وأفضت إلى التركيز على برجة التنمية البشرية، وذلك أيضاً بفضل الدعم القيم من جانب الحكومتين المضيفتين. غير أن التحديات المالية والحاجة إلى مواصلة عملية الإصلاح تعدّ السمة المشتركة لجميع مجالات العمل.

٨ - وكانت الحالة المالية الحرجة للميزانية الأساسية للأونروا مصدر قلق بالغ طوال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، وستظل مشكلة خطيرة بالنسبة للمستقبل القريب. ففي آب/أغسطس الماضي واجهت الأونروا عجزاً مقداره ٨٥ مليون دولار في ميزانيتها التشغيلية التي تبلغ ٥٤١,٥ مليون دولار - وهو عجز هدد بمنع الأونروا من مواصلة خدماتها الحالية حتى تشرين الأول/أكتوبر. غير أنه في الأسابيع الأخيرة أُبلغت الأونروا بمساهمات إضافية استثنائية من جانب ثلاثة من كبار مانحيها، وهم الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة. وقد ساعدت هذه المساهمات، بالإضافة إلى مساهمة كبيرة من جهات مانحة أخرى، على تضيق فجوة التمويل إلى قرابة ٣٠ مليون دولار. ومع بعض الموارد الإضافية المتوقع إتاحتها من جهات مانحة تقليدية وغير تقليدية، وبالاستخدام الحثيث للموارد، من المأمول أن يتم سدّ الثغرة الباقية بالنسبة لعام ٢٠١٠. وقال إن جميع المساعدات تلقى تقديراً كبيراً وخاصة عندما تكون ميزانيات الدول واقعة تحت ضغوط هائلة.

٩ - ونظراً لأن الأونروا ستواجه تحديات أكبر في السنوات القادمة، فيجب أن تعمل اللجنة الاستشارية والجمعية العامة لإيجاد طرق لمعالجة الأسباب الهيكلية للأزمات المالية الحالية التي تواجهها الوكالة. فحالات العجز

مؤسف بسبب عدم إحراز تقدم على الجبهة السياسية مما اضطر الأونروا إلى أن تفعل ذلك للمرة التاسعة منذ عام ٢٠٠٠. وينبغي استخدام الموارد التي تنفق على المعونة الغذائية، والمنح النقدية، والوظائف الطارئة من أجل تعزيز التنمية المؤسسية والبشرية والاقتصادية للفلسطينيين. وأعرب عن قلقه لتضاؤل الاستجابة للنداءات الخاصة بالتمويل الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأعرب عن ثقته في أن يستمر تقديم موارد كافية لتلبية هذه الاحتياجات العاجلة طالما كانت ضرورية.

٥ - وفي لبنان، وجدت الأونروا تشجيعاً كبيراً نتيجة للقرار الشجاع الذي اتخذه البرلمان في آب/أغسطس ٢٠٠٩ بتعديل قوانين العمل ومنح الفلسطينيين إمكانية الحصول على العمالة الرسمية في القطاع الخاص. ويمثل هذا القرار أول خطوة هامة ستسهم في تمكين اللاجئين من انتشال أنفسهم من دائرة الفقر، دون المساس بالحقوق الأخرى للاجئين وقرارات الأمم المتحدة. ولهذا فقد أشار في الاجتماعات الأخيرة مع السلطات اللبنانية إلى أن التنفيذ الكامل لهذه التعديلات أمر ملحّ وحاسم.

٦ - وفي شمال لبنان، استمر بناء مخيم نهر البارد. فقد فرّ قرابة ٢٧ ٠٠٠ لاجئ من المخيم في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ ومن المؤسف أنهم ما زالوا مشردين ويعيشون في ظروف صعبة. وتعمل الأونروا مع مؤسسات لبنانية مدنية وعسكرية لتسهيل إعادة البناء وتسهيل وصول اللاجئين إلى المخيم واجتماعات المحلية المحيطة به، مع مراعاة الشواغل الأمنية اللبنانية. وفي هذا الصدد، يصرّ الأونروا أن تعلن أن مجموعة من اللاجئين ستتمكن قريباً من العودة إلى أول منطقة أُعيد إنشاؤها في المخيم، على أن يتمكن بقية السكان المشردين من العودة تدريجياً خلال المراحل السبع اللاحقة من عملية إعادة البناء. وتحتاج خمس من هذه المراحل إلى تمويل عاجل لتنفيذها - وهذه مسألة يود أن يسترعى إليها اهتمام الجهات

١١ - وكما أعلنت الأونروا قبل ذلك، فإنها بدأت عملية هامة للتحوّل المؤسسي عن طريق خطة التطوير التنظيمي التي بدأت في عام ٢٠٠٦. وقد استُكملت معظم المبادرات المتعلقة بهذه الخطة في حينها وفي حدود الميزانية مع نهاية عام ٢٠٠٩. وقد وضع هذا الجهد الشامل الأساس لإدخال نظم حديثة للإدارة وتحسينات حيوية في جودة وفعالية الخدمات المقدمة للاجئين. وقد اقتضى هذا المجهود إجراء مشاورات وثيقة مع الجهات المانحة والحكومات المضيفة في المنطقة - خاصة عن طريق اللجنة الاستشارية - وبمشاركة مقر الأمم المتحدة في نيويورك، حيث جرى تزويد الوفود بالمعلومات طوال العملية.

١٢ - ويمثل التطوير التنظيمي أول خطوة نحو تحسين عمل الوكالة. وسيتم الحفاظ على خطوات الإصلاح عن طريق طائفة من المبادرات تحت عنوان "استدامة التغيير". وتتولى المرحلة الحالية من الإصلاحات السيدة مرغوت إليس نائبة المفوض العام التي تولت منصبها في أوائل عام ٢٠١٠. وفي ظل قيادتها القديرة، تركز مجموعة مبادرات "استدامة التغيير" على تحسين الخدمات المقدمة للاجئين وتحسين نهج الوكالة تجاه تعبئة الموارد والشراكات الاستراتيجية. وتبحث الوكالة بالتفصيل هياكل وأساليب التعليم، والصحة، وبرامج شبكة الأمان الاجتماعي. وبناء على نتائج استعراضات الخبراء المستقلين، تحدد الأونروا المجالات التي ستتطلب إدخال تغييرات كبيرة للتحديث من أجل ضمان حصول اللاجئين على خدمات أفضل. وبالاقتراح مع الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، فإن استمرار الإصلاحات في المستقبل القريب سيساعد بالتدريج على نجاح عملية الإدارة وتطوير البرنامج.

١٣ - وقال إن الوكالة ملتزمة بالحفاظ على الإنجازات التي حققتها على مدى ستة عقود، بما في ذلك المساهمة في نموّ الطبقة المتوسطة الفلسطينية الماهرة. وهي مصممة على

في الميزانية بهذه الضخامة تهدد استمرار تقديم خدمات جيدة للاجئين، وتمنع الوكالة من التخطيط السليم، وتعرض الإصلاحات الجوهرية في السنوات الأخيرة للخطر، وتتعارض مع الدعم الذي عبّرت عنه الدول الأعضاء للأونروا، ولرسالتها، ولللاجئين الذين تخدمهم. وقال إن الوكالة تقوم بدورها للمساعدة على معالجة الأسباب الجذرية لصعوباتها المالية. وقد أعطى الأولوية لتنقيح استراتيجية تعبئة الموارد. وتعهدت الأونروا أيضاً بتنظيم حملة محسنة لجمع الأموال، مع ضمان أن تظل الإدارة المالية الداخلية وإدارة العمليات متوائمة مع حالة التقشف والحكمة المالية الحاسمة.

١٠ - وفي حين تواصل الأونروا الاعتماد على مانحها الرئيسيين، فإنها توجّه نداءاتها إلى الدول الأعضاء في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وتضاعف جهودها للوصول إلى شركاء في العالم العربي. وتبحث الوكالة أيضاً بنشاط عن شراكات جديدة مع مؤسسات ومع القطاع الخاص، ليس فقط من أجل تعزيز مواردها وإنما للحصول أيضاً على الدراية الفنية، والدعم الإداري، والشبكات التي يمكن أن تساعد على تعزيز دعوة الوكالة من أجل اللاجئين الفلسطينيين وتوسيع مكانتها العالمية. وقال مشيراً إلى مقرر اتخذته الجمعية العامة منذ ٤٠ عاماً استجابة لأزمة مالية مماثلة لتغطية تكاليف رواتب الموظفين الدوليين من ميزانية الاشتراكات المقررة للمنظمة، إن الأونروا تواجه حالياً حالة مماثلة، إذ يحتاج الأمر إلى مساعدة إضافية من الميزانية العادية لتغطية النفقات المتزايدة المتعلقة بالإدارة، وتكريس المساهمات الطوعية المقدمة من الجهات المانحة لتقديم الخدمات المباشرة للاجئين. ولهذا فإنه يضم صوته إلى الأمين العام في الاقتراح بأن تنظر الجمعية العامة مرة أخرى في مدى كفاءة ونطاق تمويلها الحالي للأونروا.

١٥ - وتدعو الأونروا المجتمع الدولي إلى الاعتراف باللاجئين الفلسطينيين باعتبارهم فئة كبيرة تتطلع إلى السلام وتمثل حجماً كبيراً من المصالح في مستقبل الشرق الأوسط. وأعرب عن امتنان الأونروا العميق للدول التي أتاحت مساهماتها المالية استمرار العمل مع اللاجئين، وللسلطات المضيفة على مساهماتها الكبيرة والمتنوعة باستضافة اللاجئين. وبعد أن أعرب عن شكره العميق لموظفي الأونروا الذين يعتبرون الأبطال الحقيقيين على مدى تاريخ الوكالة الطويل، لاحظ مع الأسف أن موظفي الوكالة الميدانيين هم موظفو الأمم المتحدة الوحيدون الذين لم يحصلوا على تعويض عن المخاطر التي يواجهونها في مناطق النزاع والتي تهدد حياتهم، وجدد نداء الوكالة إلى الجمعية العامة بتصحيح هذا الوضع الشاذ.

١٦ - السيد شابي (المغرب): تساءل عما إذا كان باستطاعة المفوض العام إعطاء فكرة عما يعترمه من تغيير لاستراتيجية تعبئة الموارد من أجل مواجهة الصعوبات المالية المستمرة للأونروا؛ وكذلك بيان مستوى التمويل الذي تلقته الوكالة حتى الآن نتيجة للتعهد بتقديم ٤,٥ مليون دولار أثناء اجتماع المانحين في شرم الشيخ.

١٧ - السيد منصور (المراقب عن فلسطين): بعد أن عقب على الأوضاع غير الإنسانية التي يواجهها ١,٥ مليون لاجئ فلسطيني في غزة و ٣٠.٠٠٠ فلسطيني شردوا من مخيم نهر البارد للاجئين في لبنان، وكذلك على الدعم الملحوظ الذي تقدمه الأونروا للاجئين، طلب مزيداً من المعلومات عما فعلته إسرائيل بالتحديد منذ الصيف لتخفيف حصارها غير الأخلاقي وغير القانوني على غزة، وما إذا كان لا يُسمح حتى الآن إلا بنسبة ٢٤ في المائة من السلع التي ووفق عليها. وقال إن هناك حاجة ملحة بشكل خاص إلى المواد اللازمة لبناء المدارس.

التغلب على العقبات التي تقف في طريق الوفاء بدورها الدينامي بوصفها أكبر مستثمر في رأس المال البشري المستدام الذي يمثله اللاجئون الفلسطينيون. وترى الوكالة أن مهمتها الأساسية هي مساعدة اللاجئين على تحقيق إمكاناتهم بالرغم من قيود النفي الذي طال أمده. ولا يزال هذا الهدف يمثل جوهر ما تعنيه "التممية البشرية" بالنسبة للأونروا، ويتمثل بشكل خاص في الاهتمام الذي توليه الوكالة لأطفال اللاجئين من خلال التعليم الأولي. ويعد تحسين التعليم محور الإصلاحات الحالية. وتحرص الوكالة على أن تغرس في نفوس الطلبة اتجاهات تنسق مع قيم الأمم المتحدة مثل التسامح مع التنوع والآراء المعارضة، والحل السلمي للمنازعات، واحترام حقوق الإنسان، مع تحقيق الكرامة للجميع.

١٤ - وتعد أنشطة الحماية التي تقوم بها الأونروا مثلاً طيباً على استخدامها لكل ما هو متاح لها من أدوات برنامجية ومعيارية وفي مجال الدعوة لحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين ودعمها. وتحقق الأونروا أهدافها الخاصة بالحماية عن طريق التنبؤ الواضح لواجب الرعاية الذي تدين به للاجئين في أربعة أبعاد رئيسية، وهي: تخطيط وتنفيذ البرامج، والتقديم الفعلي للخدمات، والرصد وعمليات التدخل لتعزيز الاحترام لجوانب القانون الدولي، والدعوة من أجل حل عادل ودائم للاجئين. وأضاف أن عمل الأونروا لا يمكنه الاستجابة إلا لجانب فقط من شواغل اللاجئين وتوقعاتهم، فكثير منها تقع مسؤوليته على الدول وعلى العناصر السياسية الدولية الفاعلة لمعالجتها. غير أن دور الوكالة يقتضي منها تشجيع الأطراف المعنية على احترام حقوق الإنسان والتزامات القانون الدولي تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وتذكير هذه العناصر السياسية الفاعلة بأنها هي وحدها التي يمكنها بل ويجب عليها حل مشكلة اللاجئين بطريقة مبدئية.

٢١ - وفيما يتعلق بالتدابير الإسرائيلية للسماح بدخول مزيد من السلع إلى غزة، قال إنه حدث تحسن كبير منذ حزيران/يونيه. فلم يعد يُحظر عدد من مواد البناء، مع أن القيود لا تزال قائمة ويلزم تطبيق إجراءات مرهقة بالنسبة لجميع المواد المعتمدة. كذلك تتاح الآن كميات أكبر من المواد الاستهلاكية. وقد تقدمت الأونروا بطلبين إلى إسرائيل: أن توضع إجراءات بيروقراطية شفافة وعاجلة؛ وأن تسهل عبور مزيد من البضائع من المعبرين المفتوحين. وتقوم إسرائيل في الواقع بدراسة إمكانية تعديل الترتيبات مثلاً عن طريق إبقاء نقاط العبور مفتوحة لعدة أيام. ومن المؤسف أن احتياجات الإعمار في غزة هي من الضخامة - في مجالات من قبيل التعليم والصحة والمياه - لدرجة أن انهيار البنى الأساسية أصبح يتجاوز عمليات التحسين، على الرغم من وجود وكالات أخرى للأمم المتحدة تعمل أيضاً لمواجهة هذه المشكلة.

٢٢ - وأضاف أن الأمم المتحدة تدرس طلب الوكالة بضرورة استخدام الميزانية العادية لتمويل نفقات إلزامية تتعلق بالإدارة على نطاق المنظومة في مجالات من قبيل الأمن أو البيئة، لأن الوكالة لا تقوى على تحملها نظراً لأنها تعيش على المساهمات الطوعية.

٢٣ - السيد نيواني (زمبابوي): قال إنه من الواضح أنه ينبغي للأمم المتحدة تقديم تمويل يمكن التنبؤ به للأونروا ولجميع مشاريعها. وتؤيد زمبابوي طلب المفوض العام بالحصول على مزيد من التمويل من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٢٤ - السيد الشريبي (مصر): تساءل عما إذا كان المفوض العام يمكنه تقديم المزيد من التفاصيل عن جهود الإعمار الجارية في غزة وصعوبات الحصول على مواد البناء، خاصة بالنسبة للمدارس. وأضاف أن الملاحظات الأخيرة

١٨ - وتساءل أيضاً عن الوقت المطلوب لإحداث تغيير حقيقي في الدورة المتكررة لنقص التمويل، والذي يُخشى أن يؤدي إلى خسارة محتملة للخدمات الأساسية التي تقدمها الوكالة، إضافة إلى آلام الظروف المعيشية اليومية للاجئين الفلسطينيين؛ وكيف يمكن للدول الأعضاء مواجهة المشاكل المالية الجارية التي تواجهها الأونروا.

١٩ - السيد غراندي (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): قال إن الوكالة ستقدم خلال شهر استراتيجيتها الخاصة بتعبئة الموارد ضمن السياق الأوسع للمرحلة القادمة من عملية إصلاحها. ومن بين التوصيات المقدمة إنه يجب على الأونروا إقناع الجهات المانحة بأن ميزانيتها الأساسية ليست ثقباً إدارياً أسود، وإنما السبيل لإدارة برامجها التعليمية ولهذا ينبغي اعتبارها استثماراً لمستقبل اللاجئين الفلسطينيين؛ واستغلال جميع فرص التمويل؛ وتوسيع قاعدة مانحيها للميزانية الأساسية التي لا يساهم فيها حالياً سوى عدد قليل من المانحين - وهي نقطة استرعى الاهتمام إليها في اجتماع عُقد في القاهرة لوزراء الجامعة العربية الذين تقدم بلدانهم دعماً طيباً لمشاريع محددة وللنداءات الطارئة، ولكن ليس للميزانية الأساسية؛ وتوسيع شراكاتها مع جهات من غير الدول مثل المؤسسات والشركات الأخرى في القطاع الخاص؛ ومواصلة الالتزام بفعالية التكلفة في إدارة برامجها من خلال جودة التخطيط والتنفيذ والمراقبة.

٢٠ - وأضاف أن تعهدات شرم الشيخ التي أشار إليها المغرب قدمت فقط للتخفيف من الحالة في قطاع غزة وليس لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين في كل مكان. وعلى الرغم من أن التعهدات لم تقدم مباشرة إلى الأونروا، إلا أنه يستطيع أن يقول إن معظمها لم ينفذ بسبب الخطوات البطيئة لإعمار غزة.

٢٩ - السيد غراندي (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): قال إن جزءاً من خطة الإعمار يتمثل في بناء مرافق الوكالة التي تضررت أو دُمّرت، وكذلك المدارس، والمراكز الصحية، والمخازن، والمنازل الخاصة. وقد قدمت الأونروا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خططاً مشتركة تتكلف ٢٥٠ مليون دولار لتلبية الاحتياجات من حيث الإصلاحات والتوسع وكذلك الإعمار. وستستخدم هذه الخطة كأساس للمفاوضات التدريجية مع السلطات الإسرائيلية. وفيما يتعلق بالخدمات التعليمية، يوجد ٢٠٠ ٠٠٠ من أطفال اللاجئين في غزة، ويزيد عددهم كل عام بمعدل ٨ ٠٠٠ طفل. ولا تستطيع الأونروا استيعاب هذه الزيادة ولهذا أبلغت إسرائيل أنه من الضروري بناء نحو ١٠٠ مدرسة جديدة على وجه السرعة وأن سرعة البناء الحالية بطيئة للغاية. كما أن حالات العجز في التمويل الأساسي جعل من المستحيل توفير العدد الكافي من المدرسين أو التدريب ومرافق تكنولوجيا المعلومات. وفي النهاية، يجب رفع الحصار تماماً والسماح بأن يسير الإعمار بالطريقة المعتادة. وأضاف أن سكان غزة يدفعون ثمن الاعتبارات السياسية والأمنية موضوع الخلاف.

٣٠ - وقال إنه يود أن يؤكد للجنة أن الأونروا نأت بنفسها على الفور عن التصريحات المؤسفة غير الملائمة التي صدرت من أحد موظفيها، والتي لا تعبر عن موقف الوكالة وأبدت خارج السياق. ومن الواضح أن الأونروا ليست مفوضة بالتعامل مع المسائل السياسية.

٣١ - وقال رداً على ممثل أستراليا، وهي واحدة من المانحين الأكثر سخاءاً للأونروا، إن احتياطي رأس المال العامل الخاص بالوكالة قد استنفذ تماماً، بعد أن انخفض من ٦٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى لا شيء في عام ٢٠١٠. ويجب إعادة بناء هذا الاحتياطي باعتباره شبكة أمان؛ وإلا لن تتمكن الوكالة من دفع رواتب الموظفين اعتباراً من

التي أبدتها ممثل الأونروا والتي تفيد بأن اللاجئين الفلسطينيين ينبغي أن يتخلوا عن أي أمل في حق العودة هي ملاحظات لا يمكن قبولها. فالوكالة ليس لها أي تفويض سياسي وتعدّ هذه الملاحظات غير ملائمة تماماً.

٢٥ - السيد رمضان (لبنان): قال إن قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست قضية إنسانية فقط وإنما قضية سياسية أيضاً. فالهدف الرئيسي هو حقهم في العودة إلى أراضيهم. وليس من حق ممثلي الأونروا أن يعبروا عن أي آراء سياسية بشأن حق العودة، الذي يمكن التفاوض بشأنه فقط في سياق محادثات الوضع النهائي.

٢٦ - وأضاف أن الحصار الإسرائيلي لغزة، الذي يعدّ انتهاكاً للقانون الدولي ولحق الوكالة في التحرك بحرية كاملة، لا يزال قائماً، ويستخدم كوسيلة للإحضاع. وتعتمد إسرائيل إلى تأخير دخول السلع بشكل عام، وتحمل الوكالة على دفع ضرائب غير قانونية على جميع السلع المسموح بها، وتحظر استيراد حتى المواد الغذائية غير الضارة.

٢٧ - ويؤيد لبنان النداء الخاص بتقديم المانحين لمزيد من الدعم والمطالبة بتمويل الأونروا من الاشتراكات المقررة. وتعتبر لبنان أن تحرير قوانينها الخاصة بالعمل لصالح اللاجئين الفلسطينيين هو مجرد خطوة أولى فقط، ويعتقد أن من واجب الدول الأخرى أن تفعل المثل.

٢٨ - السيد وندسور (أستراليا): تساءل، بعد أن أشار بارتياح إلى التبرعات الإضافية لميزانية الأونروا الأساسية، عن وضع احتياطي رأس المال العامل الخاص بالوكالة. وقال إنه يود أيضاً الحصول على توضيح بشأن مستوى التعويض عن المخاطر، وأفضل طريقة يمكن بها حل هذه المسألة، كما يريد مزيداً من المعلومات عن النفقات المتعلقة بالإدارة والتي أشار إليها المفوض العام، وعن المشاكل التي صودفت في إعادة فتح المدارس وتقديم الخدمات التعليمية.

وفي حالة واحدة فقط طلب منها المشاركة في نقل البضائع التي تم تفرغها في أحد الموانئ وقد فعلت ذلك.

٣٤ - السيدة عبد الهادي ناصر (المراقبة عن فلسطين): أعربت عن امتنانها لجميع موظفي الأونروا على خدماتهم الممتازة نيابة عن اللاجئين الفلسطينيين. وقالت إن الوكالة قد فعلت الكثير ليس فقط في التخفيف من محنة اللاجئين الفلسطينيين، ولكن أيضاً كعامل استقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، تستحق البلدان المضيفة، وهي الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، إلى جانب الدول المانحة، كل التقدير والعرفان على دعمها للاجئين الفلسطينيين وللوكالة. وينبغي أن يستمر تقديم الدعم الدولي القوي للأونروا.

٣٥ - وأضافت قائلة إنها للأسفة وظلم فادح أن يتعذر إيجاد حل عادل وشامل ودائم للاجئين الفلسطينيين، الذين يحق لهم بموجب القانون الدولي العودة إلى ديارهم والعيش في سلام مع جيرانهم والحصول على تعويض عن خسائرهم ومعاناتهم. وكررت في هذا الصدد رفضها لإنكار إسرائيل المستمر لحقوق اللاجئين الفلسطينيين وتحمل أي مسؤولية عن محتهم. فقد دأبت إسرائيل على عرقلة عودتهم، وانتهكت حقوقهم، وتجاهلت القرارات والقوانين الدولية ذات الصلة دون عقاب، وبالتالي زادت من تفاقم ما يعتبر في الواقع كارثة إنسانية.

٣٦ - وأضافت أن اللاجئين يواجهون أوضاعاً مؤلمة بشكل خاص في المخيمات الموجودة بالأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يتعرضون لانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان، وعقابها الجماعي، وإهاناتها لكرامتهم الإنسانية. وبالمثل، لا يزال الوضع في قطاع غزة حرجاً، حيث تواصل إسرائيل حصارها بلا رحمة، فضلاً عن العواقب الخطيرة لعدوانها العسكري الذي يؤثر على كل مجالات الحياة. وفضلاً عن هذا، فإن استمرار عرقلة إسرائيل لعمليات الإنعاش وإعادة التأهيل

كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ولهذا يطالب جميع الجهات المانحة بتقديم مساهمات مبكرة وسخية للأونروا. كما أن الأمم المتحدة تدفع عادة ما يُعرف ببديل المخاطر للموظفين الذين يعملون في ظروف خطيرة، ولكن الأونروا، التي تضم ٣٠.٠٠٠ موظفاً محلياً، لا يمكنها أن تدفع كل المبالغ المستحقة لهم. ومن هنا وجهنا نداءً للتمويل من الميزانية العادية.

٣٢ - السيد بلخير (الجمهورية العربية الليبية): قال، بعد أن أعرب عن شكره العميق للمفوض العام وموظفيه عن عملهم، إنه يود الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن احتياجات الحماية ومعدلات رواتب موظفي الأونروا وما الذي يمكن أن تفعله الدول الأعضاء للمساعدة. وقال إنه يود أيضاً أن يعرف ما إذا كان هناك تنسيق بين الوكالة وإسرائيل فيما يتعلق بدخول السلع إلى غزة.

٣٣ - السيد غراندي (المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى): قال إنه يود أن يشكر حكومة الجماهيرية العربية الليبية على مساهماتها في مشاريع الإعمار في قطاع غزة. وفيما يتعلق بمسألة موظفي الأونروا، فإن لدى الوكالة ١٣٣ وظيفة دولية بالإضافة إلى ما يقدر بنحو ٣٠٠.٠٠٠ ممن يوصفون "بالموظفين المحليين"، وهي فئة تختص بها الوكالة. والموظفون المحليون هم مدرسون، وأطباء، وأخصائيو اجتماعيون، ضمن آخرين، وتحدد رواتبهم بالمقارنة مع الرواتب المدفوعة لنظرائهم في البلدان المضيفة. ومن المستحيل، كما أنه لن يكون من الملائم، أن تُدفع لمثل هذا العدد الكبير من الموظفين رواتب مثل الموظفين الدوليين، غير أنهم من موظفي الأمم المتحدة ولهذا ينبغي أن يتمتعوا بالحصانات والامتيازات ذات الصلة. وبالنسبة للتنسيق بشأن دخول السلع، قال إنه يفترض أن السؤال يشير إلى البضائع المنقولة بواسطة السفن. وأضاف أن الوكالة تستورد جميع المواد بالطرق القانونية.

تعرقل وصول اللاجئين إلى خدمات الأونروا في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، وحركة موظفي الوكالة، الذين يتعرضون أحياناً للتخويف بل وللأذى البدني، خاصة عند نقاط العبور. وقالت إن اللاجئين الفلسطينيين في القدس الشرقية وفي المناطق الواقعة بين الجدار العازل وحدود عام ١٩٦٧ كانوا الأكثر تضرراً من الممارسات الإسرائيلية غير القانونية ويعانون من آثار عمليات نزع الملكية الجارية وعمليات الإخلاء المتكررة.

٤٠ - وانتقلت إلى الأزمة المالية للوكالة والقيود التشغيلية التي تفرضها إسرائيل عليها، فأكدت من جديد ضرورة احترام حصانة الوكالة وضمّان سلامة وأمن موظفيها ومرافقها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويجب على الدول الأعضاء أن تصرّ بحزم على امتثال إسرائيل لالتزاماتها القانونية في هذا الصدد.

٤١ - وشكرت الأونروا على جهودها غير العادية في قطاع غزة خلال الفترة التي يشملها التقرير، بما في ذلك تنظيم دورة الألعاب الصيفية في غزة للأطفال على الرغم من الأضرار التي لحقت بمرافق الألعاب الصيفية في أواخر عام ٢٠١٠، وأكدت من جديد دعمها لهذه المبادرة التي يمكن أن تحدث فرقاً كبيراً في حياة الأطفال المعذنين. وأنتت كل الثناء على برامج الوكالة من أجل الشباب والنساء والطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن فئات أخرى، ومشاركتها في مشاريع في مخيمات اللاجئين في لبنان، بما في ذلك إعمار مخيم نهر البارد، كما أنتت على الجهود التي بذلتها حكومة لبنان لتعزيز حقوق اللاجئين وتقديم الخدمات لهم.

٤٢ - وحثت المجتمع الدولي في ختام كلمتها على تكثيف جهوده للعمل على إيجاد حل سلمي لمشكلة فلسطين، بما في ذلك وضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولة مستقلة في فلسطين، تكون القدس الشرقية عاصمة لها، وإيجاد حل

والإعمار في غزة يهدد بالإضرار برفاه واستقرار المجتمع بأكمله بصورة يتعذر إصلاحها.

٣٧ - وقالت إنه من المؤسف أن يضطر سكان غزة إلى العيش وسط أنقاض المباني والمرافق التي دمرتها القوات الإسرائيلية. وينبغي اتخاذ خطوات لمحاسبة إسرائيل على مواصلة جرائم الحرب في غزة، وينبغي أن تقف العدالة في صف الضحايا. وأضافت أن استمرار الحالة المفزعة في قطاع غزة يضاعف من مشاعر الظلم واليأس، وحثت المتطوعين من جميع أنحاء العالم على محاولة تقديم المساعدة الإنسانية المطلوبة بصورة ملحّة. وفي هذا الصدد، طالبت بمحاسبة إسرائيل عن قتل المدنيين أثناء هجومها على القافلة البحرية الحرية التي كانت متجهة إلى غزة في أيار/مايو ٢٠١٠.

٣٨ - وقالت إن السكان المدنيين في قطاع غزة يواجهون معدلات عالية من انعدام الأمن الغذائي والبطالة، ولا يزال عدد الأسر التي تعيش في فقر مدقع آخذة في الازدياد. كما أن الأضرار التي لحقت بالمرافق الصحية وشبكات الصرف الصحي تشكل مخاطر كبيرة على البيئة والصحة، كذلك فإن النظام التعليمي مثقل بأعباء حسيمة. ونتيجة لنقص الفصول المدرسية، إلى جانب رفض إسرائيل السماح بدخول مواد البناء اللازمة لمدارس الأونروا، لم يتم استيعاب نحو ٤٠.٠٠٠ طفل فلسطيني خلال السنة الدراسية الجديدة. وعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يعد مثل هذا الموقف مؤسفاً للغاية ويجب تصحيحه.

٣٩ - وبعد أن أشارت إلى أنه كان هناك حظر شبه كامل على استيراد مواد البناء إلى غزة طوال العام الماضي، طالبت المجتمع الدولي بممارسة ضغط على إسرائيل لرفع الحصار تماماً، حيث أن هذه خطوة ضرورية للإنعاش الاجتماعي والاقتصادي والإعمار. وأضافت أن السياسات الإسرائيلية

٤٥ - وأضافت أن حظر دخول مواد البناء إلى غزة قد أوقف من الناحية العملية جميع مشاريع الإعمار بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية، مع ما يترتب على ذلك من آثار ضارة على الأطفال الفلسطينيين الذين يُستهك حقهم في التعليم إلى جانب حقوق الإنسان الأخرى بصورة خطيرة ومنهجية. وقالت إن إسرائيل تتحمل التزاماً قانونياً بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بفتح معابرها مع قطاع غزة من أجل السماح بإعمار وبناء المدارس. وفي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، استمر نظام الإغلاق المشدد الذي تمارسه إسرائيل ونقاط العبور، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، والتوسع في المستوطنات، والعنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين، وعمليات حظر التجوال والعمليات العسكرية مما ألحق آثاراً مدمرة بالسكان الفلسطينيين وبأنشطة الأونروا. وتطالب حركة بلدان عدم الانحياز المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤولياته ويضمن وقف جميع هذه الأعمال غير القانونية على الفور.

٤٦ - وتشعر الحركة بالانزعاج مما لحق بمراقف الوكالة من أضرار ودمار على نطاق واسع بسبب الاعتداء العسكري الإسرائيلي على غزة. وتدين الحركة في هذا الصدد انتهاك إسرائيل لحرمة مباني الأمم المتحدة وإخفاقها في منح هذه الموجودات حصانة المنظمة ضد أي شكل من أشكال التدخل. وتكرر الحركة نداءها لإسرائيل بإنهاء تدابير العقاب الجماعي الذي تمارسه والحصار غير القانوني المفروض على السكان المدنيين في قطاع غزة، بما في ذلك عن طريق فتح معابر الحدود مع غزة بصورة دائمة ومستمرة، والامتنال الكامل لنصوص وأحكام قرار مجلس الأمن ١٨٦٠، وقرار الجمعية العامة د-١٨ وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وتطالب إسرائيل أيضاً بوقف عرقلتها لمواد البناء والإمدادات اللازمة لإصلاح وإعمار مرافق الوكالة التي

عادل لجنة اللاجئين الفلسطينيين على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣).

٤٣ - السيدة جندي (مصر): تحدثت نيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، فأكدت على الدور الأساسي الذي تقوم به الأونروا في خدمة أكثر من ٤,٨ مليون لاجئ فلسطيني، والتخفيف من محنتهم عن طريق توفير التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية، بالإضافة إلى العمل في مجالات البنية الأساسية للمخيمات، والتمويل المتناهي الصغر، والمساعدة في حالات الطوارئ. وقالت إن هذا الدور ضروري إلى أن يحصل اللاجئين الفلسطينيون على حقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق العودة والحصول على تعويض منصف، تنفيذاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨.

٤٤ - وتشعر الحركة بالقلق في هذا الصدد من إصرار إسرائيل على حرمان اللاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي القدس الشرقية من حقوقهم الأساسية وزيادة معاناتهم طوال أكثر من ٤٣ عاماً من احتلالها وانتهاكاتهما المنهجية للقانون الإنساني الدولي، وقانون حقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ومن المؤسف أن ممارسات إسرائيل غير القانونية تضمنت استهداف موظفي الأونروا، وبالتالي عرقلت أنشطتهم والمهمة التي كلفتهم بها الجمعية العامة. وتشعر الحركة بالقلق البالغ من الظروف المعيشية البالغة الصعوبة التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، خاصة في مخيمات اللاجئين في غزة، بسبب تدابير العقاب الجماعي المستمر والحصار الذي تفرضه إسرائيل، وعدوانها العسكري، والذي تسبب في وفاة وإصابة آلاف الفلسطينيين وإلحاق الأضرار والدمار على نطاق واسع بالبنية الأساسية المدنية الفلسطينية ومرافق الأمم المتحدة.

تضررت ودُمرت، وتنفيذ مشاريع البنية الأساسية المدنية المتعلقة في مخيمات اللاجئين في غزة. ٤٧ - وتدرك الحركة أن قدرة الأونروا على تحقيق أهدافها تتأثر بسياسات البلدان المانحة وبالتغيرات التي تحدث بين السكان اللاجئين أنفسهم. وتعتقد الحركة اعتقاداً راسخاً بضرورة النظر بعين الجد إلى زيادة المساهمات للوكالة من أجل التخفيف من عجزها المالي الحالي الذي تفاقم بسبب الحالة على الأرض. وفي الوقت نفسه، تقف الحركة على استعداد لبحث خيارات أخرى لمعالجة المشكلة الخطيرة الخاصة بميزانية الوكالة الممولة تمويلًا ناقصاً. وتؤيد الحركة أيضاً طلب الأونروا زيادة عدد موظفيها للسماح لها بالقيام بمسؤولياتها بصورة كاملة والاستجابة بصورة فورية للتحديات المتزايدة على الأرض.

٥٠ - ويرحب الاتحاد الأوروبي بالإصلاحات المقررة في برامج الوكالة التعليمية. ويقدر أهمية أنشطة الوكالة في مجال التعليم، ومساعدة أطفال اللاجئين على اكتساب المعارف والمهارات الأساسية، والأهم من ذلك على غرس التسامح وفهم حقوقهم وحقوق الآخرين. ويلزم اتخاذ تدابير فورية لمواجهة حرمان أكثر من ٣٩ ٠٠٠ طفل في غزة من الحصول على التعليم الذي توفره الأمم المتحدة.

٥١ - والواقع إن الموقف على الأرض لا يزال يعرقل قدرة الوكالات الإنسانية، بما في ذلك الأونروا، على تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. وبينما يرحب الاتحاد الأوروبي بالخطوات التي اتخذتها إسرائيل لتسهيل دخول السلع إلى غزة، فإنه يكرر دعوته للتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وفتح المعابر على الفور وبصورة منتظمة وبلا شروط أمام تدفق المعونة الإنسانية والسلع التجارية، وحركة السكان من وإلى غزة، ونقل السلع من وإلى الضفة الغربية. وينبغي تنفيذ اتفاق عام ٢٠٠٥ المتعلق بالتنقل والعبور تنفيذاً كاملاً. وأضاف أن إعمار وصيانة المرافق التعليمية والصحية الضرورية، وكذلك مرافق معالجة مياه الصرف ومحطات توليد الكهرباء بحاجة إلى إمدادات منتظمة ومؤكدة من مواد البناء والمعدات التي لم تتوفر بعد. كما أن القيود المفروضة على حرية حركة موظفي الأونروا عرقلت قدرة الوكالة على القيام بمهامها ويلزم التصدي لها.

٤٨ - السيد لمبرت (بلجيكا): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا، وجمهورية مولدوفا، وأوكرانيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تماماً تجديد ولاية الأونروا ويشيد بالتزامها بعملها القيم. وأضاف أنه منذ تعيين السيد غراندي مفوضاً عاماً، وبدعم من اللجنة الاستشارية، واصل توجيه الوكالة على الطريق نحو الإصلاح لضمان أن تتمكن من مواجهة تحديات المستقبل. ويعرب الاتحاد الأوروبي أيضاً عن امتنانه لسلطات الأردن، ولبنان، والجمهورية العربية السورية، التي سهلت عمل الوكالة بصورة مستمرة وواصلت تحسين مساعدتها للاجئين الفلسطينيين.

٤٩ - ويشيد الاتحاد الأوروبي بالتزام موظفي الوكالة وإدارتها الذين يقدمون خدمات أساسية للاجئين

- ٥٢ - ويواصل الاتحاد الأوروبي مطالبته بالوقف الكامل لجميع أعمال العنف وتهريب الأسلحة إلى غزة. فالتهديدات والهجمات على مرافق الأونروا وموظفيها، كما شوهد في قطاع غزة في أوائل العام، تبعث على القلق البالغ. وينبغي لجميع الأطراف ضمان الوصول الكامل والمأمون لجميع موظفي الخدمات الإنسانية والسلع على النحو الذي تطالب به مبادئ وممارسات القانون الإنساني الدولي وتؤكدته خارطة الطريق.
- ٥٣ - ولا يزال الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء الجهة المانحة الكبرى للوكالة ويقدمون بانتظام مساهمات كبيرة للبرامج الخاصة ونداءات الطوارئ. وقد بذل الاتحاد الأوروبي أيضاً جهوداً إضافية للتخفيف من حالات العجز الحادة في التمويل في نهاية عام ٢٠٠٩ وفي عام ٢٠١٠. ومع هذا، فإن الوكالة تواجه حالة مالية منذرة حملت معها سلسلة من تدابير التقشف التي تؤثر على جودة الخدمات المقدمة. وتحتاج الوكالة إلى تمويل كاف ويمكن التنبؤ به، وهو ما يعتقد الاتحاد الأوروبي بشكل راسخ أنه مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي؛ وإذا كان ٩٠ في المائة من موارد الوكالة لا يزال يأتي من ١٥ جهة مانحة فقط فإن هذا الواقع لا يمكن أن يستمر. ولهذا فإن الاتحاد الأوروبي يطالب بقوة بأن تلتزم جهات مانحة جديدة مالياً بعمل الأونروا وبأن تزيد الجهات المانحة القائمة من مساهماتها.
- ٥٤ - ومما لا شك فيه أن عملية الإصلاح التي تعبر عنها استراتيجية الوكالة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ ستحسن من جودة الخدمات التي تقدمها. ويحث الاتحاد الأوروبي الوكالة على تطبيق أقصى قدر من إجراءات الكفاءة، وتخفيض التكاليف التشغيلية والإدارية وتحقيق أقصى استفادة من الموارد، كما أنه يؤيد بقوة الجهد الطموح لإعادة ترشيد الوكالة. وقال إن الإصلاحات ستعزز من ثقة الجهات المانحة واللاجئين على حد سواء.
- ٥٥ - ويطلب الاتحاد الأوروبي جميع الأطراف بالسعي لإيجاد طريقة مرضية لاستمرار مفاوضات السلام ودفعها إلى الأمام، وبعد ذلك تغطية جميع القضايا المتعلقة بالوضع النهائي، بصرف النظر عن الاتفاقات والتفاهات السابقة. وينبغي أن تؤدي هذه المفاوضات، خلال إطار زمني متفق عليه، إلى حل على أساس الدولتين، دولة إسرائيل ودولة مستقلة وديمقراطية تقوم على حسن الجوار وتتوفر لها عناصر البقاء في فلسطين، وتعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.
- ٥٦ - السيد رضوان (المملكة العربية السعودية): وجّه الشكر إلى جميع موظفي الوكالة لما قدموه من توضيحات من أجل تنفيذ أعمالهم. وأعرب عن الأمل في تزويد الوكالة بالموارد الضرورية لمواصلة تنفيذ برامجها وتقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين. فالوكالة تحتاج إلى المزيد من الموظفين والمرافق لمواجهة النمو السكاني في أعداد اللاجئين، وينبغي للمجتمع الدولي، وخاصة الدول والمنظمات المانحة مضاعفة مساهماتها للمساعدة على تذليل الصعوبات المالية التي تعاني منها ميزانية الأونروا.
- ٥٧ - وأضاف أن حكومته تُدين بشدة استمرار الحصار على قطاع غزة، وتطالب بالوقف الفوري لهذا الحصار وإيقاف كل الإجراءات التعسفية والقيود التي تفرضها إسرائيل على منظمات الإغاثة الدولية. كما تطالب بهدم الجدار العازل الذي أقامته إسرائيل على أراضي الضفة الغربية، وبضرورة أن تدفع إسرائيل تعويضات عن الأضرار التي لحقت بممتلكات ومباني الأونروا.
- ٥٨ - وأضاف أن التزام المملكة العربية السعودية بالقضايا الإنسانية يتضح من منحها السخية لوكالات الإغاثة الإنسانية، ومن دعمها المستمر للأونروا التي قدمت لها ما مجموعه ٧٤٣,٨ مليون دولار لأغراض الميزانية خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى

٦٠ - والغرض العام من المشاركة الدولية في الشرق الأوسط هو وضع الأساس من أجل سلام دائم، وإنهاء النزاع، وبناء دولة فلسطينية. وقد بُذل جهد دولي ضخم في هذا المسعى. فالحجم المالي للمعونة المقدمة للفلسطينيين يبلغ خمسة بلايين دولار سنوياً. ويوجد لنحو ٨٠ بلداً برامج إنمائية ثنائية؛ ويشارك عدد من المنظمات غير الحكومية في أنشطة على الأرض؛ ويوجد للأمم المتحدة ٢١ وكالة وبرنامجاً متخصصاً في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وللعمل نحو هذا الهدف المشترك، فإن الجهات المانحة تتحمل مسؤولية خاصة في مراقبة الجهد الجماعي وضمان الإنفاق على المساهمات بكفاءة قدر المستطاع. والدور الذي تقوم به الأونروا في بناء الدولة - وهو توفير الخدمات الأساسية، والتنمية البشرية، وحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين في إطار القانون الدولي في انتظار حل سياسي عن طريق التفاوض - يعد حجر الزاوية في هذا الجهد الجماعي.

٦١ - السيد وندسور (أستراليا): أشاد بالأونروا وموظفيها على التزامهما المستمر وعملهم المتفاني على مدى العام الماضي بتقديم الدعم المطلوب بالحاح للاجئين الفلسطينيين. ورحب بتركيز الوكالة المستمر على المسؤولية المالية والتطور التنظيمي وجهودها لمواصلة توسيع قاعدة المانحين. وقال إنه يقدّر أيضاً المساهمات العادية الكبيرة التي تقدمها البلدان المضيفة.

٦٢ - وكانت أستراليا من المساندين الدائمين للوكالة وقدمت أكثر من ٨٨ مليون دولار في عام ٢٠٠١. وستزيد من تمويلها الأساسي للوكالة في السنة المالية ٢٠١٠-٢٠١١ وستعمل على توقيع اتفاق متعدد السنوات مع الوكالة. وبالإضافة إلى المطالبة بالإصلاح، يلزم أن تعلن الجهات المانحة أيضاً عن التزامات بالتمويل.

٢٠٠ مليون دولار عن طريق صندوق الأقصى. وساهمت بمبلغ آخر قدره ٢٥ مليون دولار لإعمار مخيم نهر البارد للاجئين في لبنان. وستواصل المملكة العربية السعودية دفع مساهمتها السنوية للوكالة لحين عودة اللاجئين إلى أراضيهم واستعادة حقوقهم وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣). وقال إن الدعم المالي وحده، وإن كان حيوياً، ليس كافياً. ولكن الدعم السياسي، وخاصة من المجتمع الدولي، ضروري لحل القضية الفلسطينية، وتحقيق السلام العادل والشامل المستند إلى قرارات الأمم المتحدة.

٥٩ - السيدة سميت (النرويج): قالت إنه على الرغم من المساهمات غير العادية التي ضيّقت من فجوة العجز المالي للوكالة والتي تبلغ ٢٠ في المائة من الصندوق العام، إلا أنه من المتوقع أن تتسع هذه الفجوة في عام ٢٠١١. والتحدي الهيكلي الأساسي الذي يواجه الأونروا هو أن عدد السكان اللاجئين ينمو سنوياً بنسبة ٢,٤ في المائة وسيستمر على هذا النحو في المستقبل المنظور. ولمواجهة هذا التحدي، يجب أن تتغير الأونروا من ثلاث نواح: كيف تموّل، وكيف تعمل، وكيف تتعاون مع أصحاب المصلحة والشركاء الآخرين. وبالنسبة للنقطة الأولى، فإن الخطوة الأولى المباشرة هي أن يتقاسم جميع أعضاء اللجنة الاستشارية الذين يلتزمون بتقديم الدعم المالي هذا العبء بصورة أكثر تكافؤاً ويزيدون من مساهماتهم. وفي المدى الطويل، يجب توسيع قاعدة المانحين. ثانياً، في مرحلة الإصلاح الثانية المرحلة بالنسبة للوكالة، يجب عمل كل شيء لخفض التكاليف وتبسيط البرامج مع الحفاظ على الجودة. ثالثاً، يجب على الأونروا أن تبحث عن أوجه التآزر وتعمل بصورة أوثق مع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومع المنظمات الإنسانية والإنمائية، بينما تبحث أيضاً عن فرص التعاون مع السلطة الفلسطينية والبلدان المضيفة.

- ٦٣ - وكانت أستراليا دائماً من بين المؤيدين للحل القائم على دولتين فقد رحبت بقوة بقرار استئناف المفاوضات المباشرة. وأضاف أن قرار إسرائيل المتعلق بعدم تمديد فترة وقف النشاط الاستيطاني كان محيياً للأمال. ومع هذا، فإنه يحث الطرفين على استئناف المباحثات المباشرة والامتناع عن أي أعمال تزعزع الثقة أو تفسدها من أجل المفاوضات.
- ٦٤ - وقد زادت أستراليا بدرجة كبيرة من مساعدتها للشعب الفلسطيني وهي تساهم في تطوير المؤسسات الفلسطينية وبناء القدرات استعداداً لبناء الدولة. وترحب أستراليا بتسهيل إسرائيل دخول البضائع إلى غزة، وتحث إسرائيل على بذل كل ما في وسعها لزيادة تدفق السلع الإنسانية والإمدادات الضرورية على غزة. وتدين أستراليا الهجمات الجبانة والمخزية على مخيمات الأطفال الصيفية التابعة للوكالة وأعمال التخريب، وكذلك جميع الأعمال التي تعرّض الأرواح في إسرائيل للخطر. وقال إن الحياة اليومية والاحتمالات بالنسبة للاجئين الفلسطينيين في المنطقة لا يمكن أن تتحسن إلا عن طريق تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط يستند إلى حل على أساس الدولتين.
- ٦٥ - السيد فام فين كوانغ (فييت نام): قال إن الأونروا ظلت تثبت تفوقها في النهوض بولايتها طوال العام الماضي. وتقدر فييت نام الإصلاحات الواسعة التي نُفذت، والتي أدت إلى تحسين ممارسات التعيين، ووضع طريقة تعاقدية جديدة، وبرامج مبتكرة تهدف إلى تحسين جودة خدماتها، كما تشجع الأونروا على إصلاح ميزانيتها وإدارتها المالية. وتحث الأمم المتحدة على تقديم دعم للقوة لعمل الوكالة.
- ٦٦ - وأضاف أن حالات العجز في التمويل تؤثر بصورة خطيرة على عمل الوكالة، ومن الأمور الحيوية أن يؤكد المجتمع الدولي من جديد التزامه المشترك برفاه وتنمية اللاجئين الفلسطينيين. وقد ساهمت فييت نام من جانبها
- بمبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ دولار استجابة لنداء الوكالة العاجل من أجل غزة في عام ٢٠٠٩.
- ٦٧ - ومن الأمور التي تبعث على القلق البالغ أن حصار غزة قد دخل عامه الرابع، ويؤثر على كل جوانب الحياة بالنسبة للسكان البالغ عددهم ١,٥ مليون نسمة، أكثر من نصفهم من الأطفال. ويعتمد ٨٠ في المائة من السكان الآن على المساعدة الغذائية المقدمة من الأمم المتحدة، وقد أدى استمرار النزاع إلى مزيد من الخسائر في الأرواح والإصابات. كما أدى الجدار الفاصل والقيود الأخرى على الحركة إلى المزيد من الصعاب بالنسبة للسكان، وعرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعاقة قدرة الأونروا على القيام بمهامها. ولهذا تطالب فييت نام إسرائيل بوقف جميع الأنشطة العسكرية وإنهاء حصارها. ويجب توفير ظروف مريحة ومأمونة لموظفي الأونروا من أجل القيام بعملهم. ويجب مراعاة الاحترام الكامل لامتيازات وحصانات الوكالة بوصفها أحد أجهزة الأمم المتحدة.
- ٦٨ - وتطالب فييت نام قادة فلسطين وإسرائيل باستئناف محادثات السلام المباشرة في أقرب وقت ممكن. ولا تزال خارطة الطريق، ومبادرة السلام العربية، ومرجعية مدريد، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة تمثل أفضل إطار ممكن لتحقيق السلام في الشرق الأوسط عن طريق حل قائم على أساس الدولتين.
- ٦٩ - السيد شايي (المغرب): قال إن التقرير يبرز الصعوبات التي تواجه الأونروا وهي تضطلع بمهمتها الإنسانية وتقوم بدور حيوي في استقرار المنطقة إلى أن يتم حل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. ويتمثل أحد أسباب القلق الرئيسية في أن آلاف الأطفال في غزة لم يتمكنوا من الالتحاق بالمدارس خلال السنوات الثلاث الماضية، وأن المدارس ذاتها تعمل على أساس فترتين بسبب الافتقار إلى

٧٢ - غير أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون عدل. وهناك الآن توافق دولي بشأن الحل القائم على أساس الدولتين، وإقامة السلام تنفيذاً لقرارات الشرعية ومبادرة السلام العربية. ويجب ممارسة ضغط دولي من أجل استئناف المفاوضات الجادة على هذا الأساس.

٧٣ - السيد حامد (الجمهورية العربية السورية): بعد أن أشار إلى أن اللاجئين الفلسطينيين لم يُطردوا فقط بصورة قسرية من أراضيهم وإنما تعرّضوا أيضاً لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الأساسية، أعرب عن دهشته للبيان الذي ألقاه السيد أندرو ويتلي مدير مكتب الاتصال التابع للأونروا بشأن حق اللاجئين في العودة. وطالب مسؤولي الأونروا بتقديم توضيحات لمنع أي التباس فيما يتعلق بالأنشطة التي تقوم بها الوكالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي البلدان المضيفة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د - ٤).

٧٤ - وأدان استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على غزة، والذي يعرقل تنفيذ برامج حيوية ويسبب معاناة إنسانية على نطاق واسع، وأعرب عن قلقه من الممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الضفة الغربية المحتلة والتي تقيّد بشكل خطير من الوصول إلى الأراضي والخدمات والموارد، مما يحرم الشعب الفلسطيني من حرية التنقل وحقوق الملكية ضمن أمور أخرى. وأضاف أن القيود المفروضة على تنقل موظفي الوكالة تتعارض مع القانون الدولي وتتناقض بصورة صارخة مع الموقف في البلدان المضيفة، حيث لا تُفرض أي من هذه القيود. ولا يمكن تبرير الأضرار التي ألحقتها إسرائيل بمرافق الأونروا أثناء الهجوم على غزة عام ٢٠٠٨؛ ويجب أن تتحمل إسرائيل المسؤولية عن هذه الأضرار وعمما سببته من وفيات بين المدنيين.

٧٥ - وأضاف أن اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية يحصلون على طائفة كاملة من الخدمات

الترخيص ومواد البناء لتشييد المدارس الجديدة الضرورية. وقال إنه يجب معالجة هذا الحرمان من الحق الأساسي في التعليم.

٧٠ - وأضاف أن الموقف في غزة الذي قلما تحسّن على مدى العقود الستة الماضية قد تدهور بشدة منذ فرض الحصار. كما أن السكان الذين يعانون بالفعل من نظم أساسية تعمل بصورة سيئة يواجهون الآن صعوبات مادية ونفسية إضافية، واقتصاداً معتلاً، ومعدل بطالة غير مسبوق بلغ ٤٣ في المائة، ويعتمدون بنسبة ٨٠ في المائة على المواد الغذائية التي تقدمها الأمم المتحدة. وليس هناك ما يمكن أن يعرقل مهمة الوكالة أكثر من ذلك. ويطالب المغرب برفع هذا الحصار غير المبرر على قطاع غزة، وتوفير الوسائل اللازمة للأونروا لكي تنهض بولايتها الإنسانية. ومن الواضح أن الميزانية السنوية للأونروا ليست كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في ٥٨ مخيماً في أربعة بلدان، وجيل كامل من الفلسطينيين المحرومين من أهم حقوقهم الأساسية. وحث البلدان المانحة على بذل جهد إضافي لمساعدة الوكالة.

٧١ - وقال إن الموقف في القدس الشرقية يدعو إلى القلق. فإنهاء إسرائيل لفترة التوقف عن بناء المستوطنات، واستمرار طرد العائلات الفلسطينية، والاستيلاء على مساكنهم من جانب المستوطنين الإسرائيليين أمور لا يمكن قبولها، كما أنها تغير من التكوين الديموغرافي للمدينة المقدسة. وأضاف أن المجتمع الدولي شارك قلق حكومته بدرجة كبيرة في اجتماع أخير للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين عُقد في الرباط. وأكد أن وضع القدس له أولوية أساسية بالنسبة للسلام في الشرق الأوسط، وطالب بإلغاء بناء المستوطنات الإسرائيلية والتمييز ضد الفلسطينيين المقيمين في القدس، كما طالب بإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية وفقاً لخارطة الطريق.

للسكان. وطالب المجتمع الدولي والجهات المانحة بدعم الوكالة في هذا الصدد، وحمل إسرائيل على الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. وأعرب عن تقديره للبلدان المضيفة والدول التي تقدم مساهمات للوكالة، وطالب بمساهمات إضافية وبالوفاء بتعهدات التمويل الحالي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

وفرض العمل ويتمتعون بنفس الحماية القانونية التي يتمتع بها المواطنون السوريون. وتقدم الجمهورية العربية السورية، التي تستضيف أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني كل ما يمكنها من الدعم للأونروا من أجل ضمان حياة كريمة للاجئين. وقد ساهمت الحكومة بمبلغ ٢٢١ مليون دولار للاجئين في عام ٢٠٠٩ وأنشأت لجنة لجمع الأموال دعماً لاحتياجات اللاجئين.

٧٦ - وقال إن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية السياسية والأخلاقية والقانونية عن معالجة قضية فلسطين. وإلى أن يتم التوصل إلى حل، حث جميع الدول على مواصلة دعمها للأونروا، واحترام تعهداتها الخاصة بالتمويل، واتخاذ الخطوات لمعالجة العجز في الميزانية. وبعد أن أكد أن إسرائيل أثبتت بتصرفاتها أنها ليست على استعداد للسلام، قال إن الوقت قد حان لكي يمارس المجتمع الدولي ضغطاً على إسرائيل من أجل إنهاء احتلال الأراضي العربية والامتثال للقرارات الدولية، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣).

٧٧ - السيد محمد (السودان): أعرب عن امتنانه للأونروا لما تقوم به من عمل ممتاز في ظروف بالغة الصعوبة، وطالب بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وبإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية يسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم والحصول على تعويضات عن الخسائر التي تكبدوها. واسترعى الاهتمام إلى الحصار والمعاناة الإضافية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني بسبب الحرب على غزة، وأعرب عن إدانته للقيود المفروضة على وصول المعونات الإنسانية، وتدمير البنية الأساسية والمنازل وفقدان أرواح المدنيين في غزة.

٧٨ - وأضاف أن الحالة في غزة هي حالة حرمان غير مسبوق، ويلزم عمل الكثير لتزويد الأونروا بالموارد التي تحتاجها لتقديم خدمات الإغاثة والخدمات الأساسية الأخرى